



بنهاية الربع الثالث من العام الماضي ومسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 9,2% وبما يعادل 1,41 مليار دينار

القطاع الخاص يوسع استثماراته الخارجية إلى 16,7 مليار دينار

■ البنوك تفوز باستثماراتها في المشتقات المالية بأكثر من 90,7% لتبلغ 3,92 مليارات دينار ■ 66,8 مليار دينار إجمالي موجودات الاستثمار الدولي للكويت.. و30,25 ملياراً لمطلوبات صافي الاستثمار الدولي نما بنسبة 10% وبما قيمته 3,3 مليارات دينار ليبلغ 36,59 ملياراً ■ 5,13 مليارات دينار الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت بنهاية أول 9 أشهر من 2024

دينار في 2023، مما يعكس استقرار الاحتياطيات رغم التحديات العالمية.

إجمالي الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات الدولية للكويت 66,86 مليار دينار، مقارنةً بـ 62,22 مليار دينار في الربع الثالث من 2023، بزيادة قدرها 7,4%. كما تشير البيانات الخاصة بالربع الأول من 2024 إلى أن صافي الاستثمار الدولي للكويت نما بنسبة 6,5%، ما يعادل 2,12 مليار دينار ليستقر عند 65,2 مليار دينار، وخلال الربع الثاني من العام الماضي استقر كذلك عند الرقم نفسه.

المطلوبات

ولجهة المطلوبات، فقد شهدت الكويت تغييراً ملحوظاً في حجم المطلوبات الاستثمارية بنهاية الربع الثالث من العام الماضي، وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت نمواً طفيفاً، حيث بلغ إجمالي المطلوبات في هذا القطاع 5,13 مليارات دينار، مقارنةً بـ 5,06 مليارات دينار في الفترة السابقة، ويعزى هذا النمو بالدرجة الأولى إلى ارتفاع حقوق الملكية إلى 5,1 مليارات دينار، مع بقاء الاستثمارات البنكية المحلية عند مستويات مستقرة. وبلغت قيمة المطلوبات الاستثمارية في محفظة الأوراق المالية 3,68 مليارات دينار، مسجلة استقراراً نسبياً مقارنةً بالفترات السابقة. فيما شهدت أدوات الدين تراجعاً إلى 2,98 مليار دينار، متأثرةً بانخفاض استثماراتها البنوك المحلية في هذه الأدوات، وشهدت المشتقات المالية نمواً مستمراً، حيث ارتفعت المطلوبات إلى 3,89 مليارات دينار، مدفوعةً بزيادة استثماراتها البنوك المحلية التي تمثل الحصة الأكبر من هذا النمو.

وانخفض إجمالي المطلوبات في الاستثمارات الأخرى إلى 17,55 مليار دينار، متأثراً بتراجع القروض إلى 6,67 مليارات دينار، والانخفاض المستمر في ودائع البنوك المحلية إلى 6,16 مليارات دينار، كما شهدت المطلوبات الحكومية تراجعاً، ما يعكس تقليص حجم الاقتراض الحكومي خلال الفترة المدروسة.

وإجمالاً، بلغ إجمالي المطلوبات 30,25 مليار دينار، بنهاية الربع الثالث، مقارنةً مع 33,2 مليار دينار، وتراجع في المطلوبات قدره 1,3 مليار دينار، وبنسبة 4,4%. في حين بلغ صافي وضع الاستثمار الدولي للكويت 36,59 مليار دينار، مقارنةً مع 33,26 مليار دينار، أي بارتفاع قدره 10%، وبما يعادل 3,3 مليارات دينار، ما يؤكد استمرار الفاضل في الاستثمارات الكويتية الخارجية مقارنةً بالمطلوبات، ويعكس قوة مركز الكويت الاستثماري عالمياً.



أحمد مغربي

يعد الاستثمار الدولي في الخارج أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية الكويت المالية، حيث تسهم هذه الاستثمارات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. ووفقاً لبيانات بنك الكويت المركزي، شهد الاستثمار الدولي في الخارج نمواً ملحوظاً في مختلف الفئات الاستثمارية، مما يعكس توسع الكويت في الأسواق العالمية وزيادة الانخراط في الأنشطة الاستثمارية الخارجية، مستفيدة من تحسن أداء الأسواق المالية العالمية وارتفاع معدلات الفائدة خلال 2024.

وبلغت قيمة الاستثمار المباشر في الخارج للقطاع الخاص 16,72 مليار دينار بالربع الثالث من 2024، مقارنةً بـ 15,31 مليار دينار في الفترة نفسها من 2023، مسجلاً نمواً بنسبة 9,2%. وبما يعادل 1,41 مليار دينار، وتشير البيانات السابقة للربع الأول من 2024 إلى أن استثمارات القطاع الخاص الكويتي في الخارج بلغت 15,8 مليار دينار، ما يمثل زيادة بنسبة 6% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، وحافظت البلاد على نفس الرقم خلال الربع الثاني من العام الماضي عند مستوى 15,86 مليار دينار.

واستفادت الاستثمارات المباشرة الكويتية في الخارج من انتعاش الأسواق المالية العالمية، حيث أسهم ارتفاع أسعار الأسهم في زيادة العوائد على حقوق الملكية، إضافةً إلى تعزيز استثمارات القطاعات المالية الكويتية في الخارج، لاسيما مع ارتفاع معدلات الفائدة العالمية، التي عززت العوائد على أدوات الدين.

وتشير البيانات، التي تتضمن الأرصدة الخارجية لكل القطاعات بالنسبة للقطاع الخاص، إضافةً إلى بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للتنمية فقط بالنسبة للحكومة، تشير إلى أن الاستثمار المباشر في الخارج للقطاع الخاص يتوزع على حقوق ملكية وأدوات دين، حيث بلغت حقوق الملكية بنهاية الربع الثالث من العام الماضي 16,25 مليار دينار، وأدوات الدين 462,5 مليون دينار.

ولجهة حقوق الملكية فإن استثمارات البنوك المحلية ارتفعت إلى 8,51 مليارات دينار، مقارنةً بـ 7,37 مليارات دينار في الربع الثالث من 2023، بنسبة زيادة بلغت 15,5%، فيما سجلت قطاعات أخرى، ومنها شركات الاستثمار حقوق ملكية بقيمة 7,74 مليارات دينار، مقارنةً بـ 7,56 مليارات دينار في العام الماضي، مما يعكس نمواً بنسبة 2,4%.

أما أدوات الدين فقد ارتفعت إلى 462,5 مليون دينار، مقارنةً بـ 373,9 مليون دينار، بزيادة بلغت 23,7%، ما

يعكس توجه المستثمرين الكويتيين نحو أدوات الدين الخارجية ذات العوائد المرتفعة.

استثمارات محفظة الأوراق

ولجهة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية في الخارج، فنجد أنها ارتفعت إلى 8,78 مليارات دينار في الربع الثالث من 2024، مقابل 7,30 مليارات دينار في 2023، محققة نمواً بنسبة 20,3%. وتتوزع تلك الاستثمارات في حقوق الملكية التي بلغت 3,10 مليارات دينار، مقارنةً بـ 3 مليارات دينار في العام السابق، بزيادة طفيفة بلغت 3,4%، وأدوات الدين التي شهدت قفزة قوية إلى 5,67 مليارات دينار، مقابل 4,3 مليارات دينار في 2023، بزيادة كبيرة بلغت

31,9%، ويعزى ذلك إلى الاستفادة من العوائد المرتفعة على السندات الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

المشتقات المالية

هذا وقد سجلت المشتقات المالية نمواً ملحوظاً، حيث بلغت 3,92 مليارات دينار، مقارنةً بـ 2,05 مليار دينار في 2023، مما يمثل زيادة بنسبة 90,7%، مدعومة بتوسع البنوك المحلية في استخدام الأدوات المالية المعقدة لمواكبة تقلبات الأسواق العالمية والاستفادة من فرص التحوط ضد مخاطر سعر الفائدة.

الاستثمارات الأخرى

وبلغت الاستثمارات الأخرى بنهاية الربع الثالث من العام الماضي 22,96

مليار دينار، مقارنةً بـ 22,92 مليار دينار في العام السابق، بزيادة طفيفة قدرها 0,2%. ورغم الاستقرار النسبي في إجمالي القيمة، إلا أن هناك تغييرات لافتة في بعض البنود:

● **العملة والودائع:** سجلت انخفاضاً إلى 10,54 مليارات دينار، مقارنةً بـ 11,59 مليار دينار في 2023، بانخفاض قدره 9,1%، مما يعكس تحول بعض الاستثمارات نحو أدوات مالية ذات عائد أعلى.

● **القروض:** ارتفعت إلى 10,51 مليارات دينار، مقابل 9,23 مليارات دينار في 2023، بزيادة 13,9%، مدفوعةً بتزايد الإقراض الموجه للمشاريع الخارجية في ظل توافر السيولة.

● **الائتمان التجاري:** تراجع إلى 1,45 مليار دينار، مقابل 1,69 مليار دينار، بنسبة انخفاض 14,2%، نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل بسبب زيادة الفائدة.

الأصول الاحتياطية

بلغت الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي 14,46 مليار دينار، مقارنةً بـ 14,62 مليار دينار في 2023، بانخفاض طفيف قدره 1,1%، وتوزعت هذه الأصول كما يلي:

● **الذهب النقدي:** استقر عند 31,7 مليون دينار دون تغيير.

● **حقوق السحب الخاصة:** ارتفعت إلى 1,31 مليار دينار، مقارنةً بـ 1,32 مليار دينار في 2023.

● **أصول احتياطية أخرى:** بلغت 12,90 مليار دينار، بانخفاض طفيف عن 13,02 مليار

459,5 مليون دينار خسائر القيمة السوقية أمس

137,3 مليون دينار سيولة البورصة.. وسط جني أرباح

ومراكز الذي ارتفع 6,28% إلى 57,5 فلساً، والأنظمة الذي زاد 5,66% إلى 168 فلساً، والعقارية الذي ارتفع 4,86% إلى 38,8 فلساً، وم. الأعمال الذي زاد 4,5% إلى 209 فلساً.

وتراجعت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت خلال جلسة أمس بنحو 459,5 مليون دينار، بعدما انخفضت إلى 47,594 مليار دينار في نهاية تداولات الأحد مقارنةً مع 48,05 مليار دينار بنهاية تداولات الخميس الماضي.

وشهدت مؤشرات قطاعات بورصة الكويت الـ13 انخفاضاً نحو 8 مؤشرات أمس، حيث تراجع مؤشر اتصالات والبسكو 1,04%، والتأمين 0,08%، والخدمات المالية 1,43%، وصناعية 1,36%، وعقار 0,78%، والمواد الأساسية 1,21%، وارتفع مؤشر الخدمات الاستهلاكية 1,08%، والطاقة 0,13%، والتكنولوجيا 5,66%، بينما بقي مؤشر منافع ورعاية صحية من دون تغيير.



الجلسة 39,90 مليون دينار، يليه سهم بيت التمويل الكويتي بـ 6,48 ملايين دينار، وفي المرتبة الثالثة جاء سهم «م. الأعمال» بـ 6,33 ملايين دينار، وساعة 1 ساعة بـ 2,37 مليون دينار، وجاء خامساً سهم زين بـ 2,07 مليون دينار.

وجاء سهم أولى وقود على رأس الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال جلسة أمس بعدما زاد بنسبة 9,11% إلى 599 فلساً،

459,5 مليون دينار خسائر القيمة السوقية أمس

137,3 مليون دينار سيولة البورصة.. وسط جني أرباح

انتهت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس على تراجع جماعي في مؤشراتها مدفوعاً بعمليات بيع وجني أرباح على شريحة واسعة من الأسهم القيادية في السوق الأول، وسط استمرار دعم السوق من خلال التداولات النشطة على شريحة متنوعة من الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي حقق بعضها مكاسب ملحوظة خلال الجلسة.

وانخفض مؤشر السوق العام 0,95%، بواقع 77,47 نقطة إلى 8041,88 نقطة، والسوق الأول 1,09% بواقع 94,35 نقطة إلى 8569,32 نقطة، والسوق الرئيسي 0,34% بواقع 25,73 نقطة إلى 7519,15 نقطة.

وبلغ حجم السيولة المتداولة خلال جلسة أمس 137,3 مليون دينار تداولت على 126 سهماً شهد 27 منها ارتفاعاً وانخفض 84 سهماً وبقي 15 دون تغيير، واستحوذ السوق الأول على 22,2% من السيولة المتداولة بواقع 30,48

شريف حمدي

أنتهت بورصة الكويت جلسة تداولات أمس على تراجع جماعي في مؤشراتها مدفوعاً بعمليات بيع وجني أرباح على شريحة واسعة من الأسهم القيادية في السوق الأول، وسط استمرار دعم السوق من خلال التداولات النشطة على شريحة متنوعة من الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي حقق بعضها مكاسب ملحوظة خلال الجلسة.

وانخفض مؤشر السوق العام 0,95%، بواقع 77,47 نقطة إلى 8041,88 نقطة، والسوق الأول 1,09% بواقع 94,35 نقطة إلى 8569,32 نقطة، والسوق الرئيسي 0,34% بواقع 25,73 نقطة إلى 7519,15 نقطة.

وبلغ حجم السيولة المتداولة خلال جلسة أمس 137,3 مليون دينار تداولت على 126 سهماً شهد 27 منها ارتفاعاً وانخفض 84 سهماً وبقي 15 دون تغيير، واستحوذ السوق الأول على 22,2% من السيولة المتداولة بواقع 30,48

المخالفات التي تتعلق بأسماء النطاقات مثل تسجيل اسم النطاق مخالف مع ما ورد في لائحة تسجيل نطاقات المستوى الأعلى لرمز الدولة ccTLD دولة الكويت أو مع سياسات الهيئة الصادرة في هذا الشأن، وتسجيل أسماء نطاقات مطابقة أو تشبه بشكل كبير علامة تجارية عالمية أو محلية مما يسبب الارتباك أو عدم الوضوح للمستخدم أو المستفيد، وعمليات حذف أو تعليق أو عدم تجديد أسماء النطاقات للعملاء عن عمد أو بالإهمال نقل اسم نطاق بدون تصريح من صاحب السجل، بغرامة 200 دينار، ومخالفة عدم دفع المستحقات المالية للهيئة المترتبة على المسجل المعتمد لمدة ثلاثة أشهر، بغرامة 100 دينار.

وجاء ضمن المخالفات متوسطة الأثر مخالفات تتعلق بصاحب السجل أو الوائيق المطلوبة مثل عدم إبلاغ العميل عن طريق الإشعارات التذكيرية بقرص مدة انتهاء اسم النطاق، ونقص في جميع أو بعض الوثائق المطلوبة أثناء عملية التسجيل أو التجديد، وصاحب الهوية المدنية لا يتطابق مع الأشخاص المدرجين في وثيقة المفوضين النطاقات ونظام السجل، ومخالفة عطل في التسجيل عبر بوابة المسجل المعتمد (مشكلات الدفع، تعطيل البوابة.. إلخ) إذا استمر العطل أكثر من يومي عمل، حيث يشير إلى عدم القدرة على الاتصال والتفاعل مع نظام إدارة الملفات الخاص بأسماء النطاقات (FMS) لتسجيل النطاقات وتحميل الوثائق الخاصة بها، بغرامة 1000 دينار.

وتضمنت المخالفات بالغة الأثر مخالفة استخدام غير مصرح للبيانات الشخصية الخاصة بصاحب السجل بدون موافقة خلال عملية تسجيل النطاق وانتهاك خصوصية صاحب السجل، ومخالفة اعتماد المسجل المعتمد على وثائق مزورة أو مفبركة في تسجيل وتجديد أسماء النطاقات بغرامة 2000 دينار.

وتضمنت المخالفات متوسطة الأثر مخالفة استخدام غير مصرح للبيانات الشخصية الخاصة بصاحب السجل بدون موافقة خلال عملية تسجيل النطاق وانتهاك خصوصية صاحب السجل، ومخالفة اعتماد المسجل المعتمد على وثائق مزورة أو مفبركة في تسجيل وتجديد أسماء النطاقات بغرامة 2000 دينار.

علي إبراهيم

أعدت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات مسودة لائحة بالمخالفات والجزاء الخاصة بالمسجل المعتمد لخدمة أسماء النطاقات، وطرحتها للاستشارة العامة، لوضع قواعد تنظيمية ارتكازاً على قانون إنشاء الهيئة بهدف تعزيز النزاهة والأمان وضمان حقوق أصحاب السجل حيث تراوحت المخالفات بين 50 و 2000 دينار وفق 3 شرائح.

وجاءت الشريحة الأولى من المخالفات لتتضمن «بالغة الأثر»، والتي تتراوح قيمة مخالفاتها بين 1000 و 2000 دينار، تلحقها المخالفات متوسطة الأثر التي تتراوح قيمة مخالفاتها بين 100 و 200 دينار، يليها المخالفات محدودة الأثر بقيمة مخالفة تتراوح بين 50 و 75 دينار.

وتضمنت المخالفات بالغة الأثر المخالفات الجسيمة ذات الضرر الكبير الذي يقع على الأطراف المستفيدة من خدمة أسماء النطاقات ومنها مخالفة عدم اتخاذ تدابير أمنية سليمة بشكل يهدد سلامة أصحاب السجلات وأسماء النطاقات ونظام السجل، ومخالفة عطل في التسجيل عبر بوابة المسجل المعتمد (مشكلات الدفع، تعطيل البوابة.. إلخ) إذا استمر العطل أكثر من يومي عمل، حيث يشير إلى عدم القدرة على الاتصال والتفاعل مع نظام إدارة الملفات الخاص بأسماء النطاقات (FMS) لتسجيل النطاقات وتحميل الوثائق الخاصة بها، بغرامة 1000 دينار.

وتضمنت المخالفات بالغة الأثر مخالفة استخدام غير مصرح للبيانات الشخصية الخاصة بصاحب السجل بدون موافقة خلال عملية تسجيل النطاق وانتهاك خصوصية صاحب السجل، ومخالفة اعتماد المسجل المعتمد على وثائق مزورة أو مفبركة في تسجيل وتجديد أسماء النطاقات بغرامة 2000 دينار.

وتضمنت المخالفات متوسطة الأثر

بعد انقضاء المدة المحددة سيمنع التعامل بجميع فئات الأوراق النقدية من الإصدار الخامس

«المركزي»: 18 أبريل.. آخر موعد لاستبدال الأوراق النقدية القديمة

ويؤكد بنك الكويت المركزي التزامه بتقديم أفضل الخدمات المصرفية وضمان سلامة العمليات المالية، فإذ يدعو حاملي الإصدار الخامس من الأوراق النقدية الكويتية إلى المبادرة لاستبدال تلك الأوراق النقدية من خلال القاعة المصرفية لدى مقر بنك الكويت المركزي الرئيسي قبل انتهاء المدة المقررة.

الخاص بذلك، علماً بأن ساعات العمل الرسمية للقاعة المصرفية في مقر بنك الكويت المركزي الرئيسي من الساعة 8 صباحاً حتى الساعة 2 ظهراً (من الساعة 10 صباحاً حتى الساعة 1 ظهراً خلال شهر رمضان)، حيث لن يقبل أي طلب استبدال بعد انتهاء المهلة المقررة وذلك حتى يوم الجمعة الموافق 18 أبريل 2025.

ويمتنع التعامل بها، ولا يجوز على الإطلاق تبديل هذه الأوراق النقدية بعد انقضاء التاريخ المحدد. وفي هذا السياق، ذكر «المركزي» أن استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس يتم من خلال الحضور شخصياً للقاعة المصرفية بمبنى بنك الكويت المركزي مع اصطحاب مستند الهوية الشخصية وتعبئة النموذج

قال بنك الكويت المركزي إن 18 أبريل 2025، سيكون الموعد النهائي لاستبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس، وذلك بعد انقضاء فترة العشر سنوات من بدء سريان القرار في 19 أبريل 2015، موضحاً أنه بعد انقضاء المدة المحددة تفقد جميع فئات الأوراق النقدية من الإصدار الخامس قوة الإبراء كعملة قانونية